المحاضرة الأولى

الفكر الاقتصادي ما قبل التقليدية

"المدرسة التجارية"

مدخل:

ان الحديث عن علم الاقتصاد السياسي كعلم مستقل وواضح المعالم من حيث الموضوع والمنهج، لم يبدأ بشكل متكامل الا مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، الا ان ذلك لم يمنع من ظهور مجموعة من الارهاصات قبل هذه الفترة فالحضارات القديمة والعصور الوسطى تعرضت الى ذلك بشكل عارض ضمن مجموعة من الأفكار الدينية والأخلاقية والقانونية، اما الاهتمام بالسياسات الاقتصادية فقد بدأ مع نشأة الدولة الحديثة في القرن 16م، وظهرت عدة اتجاهات فكرية أهمها المدرسة التجارية، ومدرسة الطبيعيين.

I. المدرسة التجارية:

تشمل هذه المدرسة المفكرين الاقتصاديين من القرن 16 الى القرن 18 م، ففي هذه المرحلة تغيرت النظرة السائدة في العصور الوسطى التي تميزت بسيطرة المثل العليا في الدين والأخلاق الى نظرة جديدة وهي الاهتمام باعتبارات السياسة فظهرت الدولة كوحدة سياسية جديدة، وكان اول ظهورها في فرنسا على يد لويس الحادي عشر ثم هنري الثامن في إنجلترا، وامبراطورية شارل كان في اسبانيا وقد ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة الراغبة في النمو والتوسع الى نشوء اتجاهات فكرية جديدة تهدف الى قوة الدولة الناشئة قبل كل شيء.

لقد انتشر في هذه المرحلة من الفكر السياسي كتاب الأمير لميكيافيلي والذي كان شعاره "الغاية تبرر الوسيلة"، وقد عبر التجاريون عن الفكرة نفسها في مجال المشكلات الاقتصادية، فأصبحت قوة الدولة والبحث عن وسائل اثرائها هو الهدف الأول والاوحد، عبر تركيز اهتماماتهم على عدة عوامل كان أهمها على الاطلاق الاكتشافات الجغرافية وخاصة في أمريكا والتي أدت الى زيادة الطموح السياسي للدول المستعمرة، وكنتيجة لذلك ظهرت مجموعة من المشكلات الجديدة أهمها طول المسافة بين مصادر المواد الأولية والأسواق، والعلاقات التجارية الدولية، والاهتمام أيضا بتجديد الفن الإنتاجي وبداية الثورة الصناعية، وقد ساعدت كل هذه العوامل مجتمعة الى ازدهار التجارة وتراكم راس المال والاهتمام بالربح واضفاء الشرعية عليه، مما أدى الى ظهور تيارات دينية وفكرية جديدة تتفق مع هذه الاتجاهات الحديثة من أمثال مارتن لوثر، وجون كالفن، وبذلك أزيل التناقض بين الدنيا والحياة الاخرة وبالتالي أضفيت الشرعية على باعث الربح.

وقد تميزت هذه المرحلة باحتلال التجارة المكان الأول في التفكير الاقتصادي رغم ان هذه الدول كانت اقتصادياتها زراعية، ولقد اقتضى نمو التجارة وازدهارها الاهتمام بالصناعة، ولكنه لم يكن اهتماما بالصناعة لذاتها وانما باعتبارها من عوامل ازدهار التجارة فكانت الصناعة تابعة للتجارة وهذا ما دعى المفكرين اللاحقين الى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية

التجارية، وقد أدى ازدهار التجارة الى ظهور أساليب جديدة لها، فزاد استخدام الأوراق التجارية وظهرت العديد من الشركات التجارية وبدأت البرجوازية في الظهور.

لقد قاس التجاريون ثروة الدولة على ثروة الافراد، فاذا كانت ثروة الافراد تقاس بما لدى الفرد من نقود ومعادن نفيسة كالذهب والفضة فان اثراء الدولة أيضا يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة، كما ان الفرد يحصل على امتيازات في تعاملاته مع الغير ويكون ذلك على حساب الاخرين فكذلك الحال في المعاملات بين الدول، فمنفعة الدولة يقابلها اضرار لدولة أخرى ومن هنا فان اثراء الدولة يستدعي اتخاذ سياسات انانية على حساب الغير.

وبالرغم من اتفاق معظم مفكري هذه المرحلة على ان هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وثروتها النقدية، الا ان الوسائل والسياسات اختلفت باختلاف ظروف كل دولة، فالسياسة الاسبانية اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس والتي أخذته من مستعمراتها في أمريكا وباقي دول العالم التي كانت غنية بمناجم الذهب والفضة، وقد اتخذت كل من اسبانيا والبرتغال مجموعة من الإجراءات لتحقيق ذلك من أهمها:

- تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة.
- وضع قيود على التجارة الخارجية.
- منع تصدير الذهب الى الخارج الا في الحالات الاستثنائية على غرار تسديد الديون الملكية او مصاريف البعثات الحكومية، وقد كانت هذه السياسات تعبر عن الصور البدائية الأولى للسياسة التجارية.

أما إنجلترا فقد اتخذت إجراءات مختلفة في تحصيل المعدن النفيس نظرا لأنها لم تكن لها مستعمرات قادرة على مدها بالمعدن النفيس، ولذلك فقد كانت الوسيلة لحصول عليه هو عبر تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من اراداتها، بحيث يحقق الميزان التجاري فائضا، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج.

أما فرنسا فقد اعتمدت على تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرات، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة والتوسع من المنتجات الزراعية فأنشات الحكومة الفرنسية بقيادة الوزير "جين باتيست كولبير" عدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات وسميت بالصناعة الملكية، كما تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود من اجل تشجيع الصناع، فمنعت ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع الأجور، كما ابيح استيراد المواد الغذائية تخفيضا لنفقات المعيشة، وبالتالي تقليل نفقات الإنتاج، كما قامت الدولة بفرض قيود شديدة على استيراد المنتوجات الصناعية من جهة، ومنح اعانات تصدير للمنتوجات الصناعية من جهة أخرى.

- **تقييم المدرسة التجارية:**

يمكن تقييم أفكار المدرسة التجارية من جانبين، ويرتبط الأول بمدى ملائمة السياسات التي اتبعتها الدول في ذلك الحين مع أهدافها في زيادة ثرواتها أو الحجة العملية، ويرتبط الجانب الثاني من ناحية الاسس النظرية التي بنيت عليها

تلك السياسات أو ما يسمى بالحجة النظرية، ولكن يمكن القول اجمالا ان أفكار التجاريين عموما كانت وليدة الحجة العملية، الا في حالات قليلة.

1- **احتكار الصادرات:** فبالرغم من أن موقف التجاريين من احتكار الصادرات لم يستند الى تحليل نظري لحالات المناقشة والاحتكار واثارها الاقتصادية، الا انه يمكن اليوم أن نجد التفسير النظري لهذه الفكرة، وهي ان الاحتكار في حالة التجارة الخارجية يختلف عن الاحتكار في التجارة الداخلية، فالأولى نافعة للدولة وان كان ذلك على حساب دول أخرى، اما الاحتكار في السوق الداخلية يترتب عليه نقص في الرفاهية الاقتصادية بفرض أسعار أعلى من تكلفة الإنتاج على المستهلك.

2- **الرقابة على الصرف:** أوصى التجاريون بإخضاع التجارة الخارجية لرقابة الدولة مما أدى الى الاخذ بنظام أقرب لنظم الرقابة على الصرف، ويبرر هذه السياسة حجة عملية تستند الى تحقيق مصلحة الدولة على حساب دول أخرى، وذلك بتمكين الدولة من استخدام حصيلة التجارة الخارجية فيما يعود عليها بالقوة والنفع.

3- **فكرة الميزان التجاري:** تمثل هذه الفكرة تقدما على مستوى التحليل النظري، لان الميزان التجاري هو أداة تحليل مجردة وليست ظاهرة مادية، وهذه هي بداية التحليل العلمي، الا ان الميزان التجاري كأداة للتحليل يعتبر أداة قاصرة وغير جامعة، ولا دالة على المركز الاقتصادي للدولة، فقد يرتبط الفائض باقتصاد منتعش كما يمكنه ان يرتبط بركود اقتصادي ولذلك ينبغي ان يكمل بمؤثرات أخرى أهمها الدخل القومي والعمالة.

4- **بوادر النظرية النقدية:** بالرغم من اهتمام التجاريين بالمعدن النفيس الا ان ذلك لم يمنعهم من تحليل الظواهر النقدية، وخاصة في كتابات "جون بودان" الذي كان اول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، بل ذهب "مونكريتيان" أكثر من ذلك عن طريق الإشارة الى علاقة النقود بالإنتاج في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي" الذي أهداه ل لويس الثالث عشر قائلا فيه: "***ليس الذهب والفضة وكميات الأحجار الكريمة والماس هي التي تنشئ ثروة البلد، ولكن هذه الثروة ترجع الى توافر السلع الضرورية للحياة مما يؤدي الى زيادة الحصيلة من الذهب والفضة.***"، كما ان فكرة تناقص الغلة في الزراعة التي أشار اليها "انتونيو سيرا" كان لها الأثر البالغ على التفكير الاقتصادي اللاحق.